



مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية

عبدالله محمد عبدالله محمد

جامعة النيلين - كلية التجارة

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام شركات التأمين السودانية بعملية تقييم الأداء رغم أن طبيعة أعمالها وحجم التزاماتها المستقبلية يحتم عليها ذلك . هدفت الدراسة إلى قياس قدرة الأداء التأميني على تفسير وتحديد قدرة شركات التأمين السودانية على الوفاء بالتزاماتها ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية لسوق التأمين السوداني ، وتوصلت الدراسة إلي أن جميع شركات التأمين لديها صعوبة في التدفقات النقدية وذلك لتقديمها خدمات التأمين بالأجل وزيادة حجم المصروفات الإدارية والعمومية مما يؤثر سلبا على الملاءة المالية ، وأوصت الدراسة بضرورة تقييد تقديم التأمين بالأجل وتقليل حجم المصروفات الإدارية والعمومية.

ABSTRACT:

The study problem can be summed up in the inadequate attention being given by Sudanese Insurance Companies to the issue of performance evaluation, although the nature of their activities and future obligations made it necessary to carry out this issue. The study aimed to assess the ability of insurance performance in explaining and determining the ability of Sudanese Insurance Companies to meet their obligations. The study adopted the analytical descriptive method to analyze the financial data for Sudanese Insurance Market. The study main findings indicated that all Insurance Companies have difficulties in cash flows since they did not receive immediate payments for their insurance services. Moreover, the huge increases in their administrative and overhead expenses affect negatively their financial capabilities. The study recommended limiting the provision of insurance services on credit basis; besides reducing overhead and administration expenses.

الكلمات المفتاحية : تقييم الأداء ، الملاءة المالية ، معايير الملاءة المالية .

المقدمة :

تتزايد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وأكثرها أهمية المخاطر التي تؤثر علي المركز المالي للشركة مما يضعف قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها وللمحد من هذه المخاطر فمن الضروري أن يتم تقييم الشركات بصورة مستمرة للوقوف علي مستوي الأداء وطبيعته وحتى يتم الاكتشاف المبكر للمخاطر المالية في شركات التأمين ، ويعد نظام الملاءة المالية أحد نظم قياس الأداء لشركات التأمين الذي يعمل علي تمكين الإدارة من تحديد مستوي الأداء وتشخيص نقاط القوة والضعف وذلك من خلال المؤشرات التي تقيس الجوانب الفنية لشركات التأمين .

مشكلة الدراسة :

طبيعة عمل شركات التأمين يتميز بخصوصية تتمثل في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ولا يتحقق ذلك تلقائياً بسبب طبيعة الالتزامات والخصائص الفنية ويمكن أبراز المشكلة في التساؤلات الآتية

1. هل تلتزم شركات التأمين السودانية بمعايير الملاءة المالية؟
2. هل معايير الملاءة المالية تحدد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية؟
3. هل تطبيق معايير الملاءة المالية يؤدي إلى ضمان استمرارية منشآت التأمين؟

أهداف الدراسة :

1. التعرف على مدى التزام شركات التأمين السودانية بمعايير الملاءة المالية .
2. تقييم قدرة الأداء التأميني على تفسير وتحديد قدرة شركات التأمين السودانية على الوفاء بالتزاماتها .
3. تقييم مدى قدرة شركات التأمين على الاستمرارية .

فرضيات الدراسة :

- الفرضية الأولى: شركات التأمين السودانية قادرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير والطويل .
- الفرضية الثانية: شركات التأمين السودانية تستطيع الحفاظ على حياة المنشأة .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من التطبيقات العملية لنتائجها المتوقعة في تحدد مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية ، أما إذا كانت النتائج غير ذلك فإنها توضح الفروق السلبية بغرض علاجها ، أما الأهمية العلمية تظهر من خلال الحدثة النسبية لموضوع الدراسة حيث تعتبر الملاءة المالية من الأمور المهمة لشركات التأمين في ظل المخاطر التي تهدد مقدراتها المالية ، كذلك لفت الأنظار إلي دراسة العوامل الأخرى التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين السودانية .

منهجية الدراسة :

يتبع الباحث المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري وذلك من خلال الإستعانة بالرسائل الجامعية والدوريات والكتب التي تتناول موضوع الدراسة والمنهج التحليلي وذلك لتحليل البيانات المالية لسوق التأمين السوداني .

حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : شركات التأمين السودانية .
- تغطي الدراسة الفترة من العام 2012م إلي 2015م .

الدراسات السابقة :

دراسة : سليمة طبائية ،(2011م):

تناولت الدراسة تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية ،هدفت الدراسة إلي تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين والذي سيكون مؤشراً عن حقيقة وضعها المالي ،استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي ،توصلت الدراسة إلي أن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين يتوقف على الطريق التي تمارس فيها قراراتها وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تتعرض لها وكيفية

علاجها ، وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج أنظمة وسياسات رقابية متطورة تعمل علي الحد من المخاطر التي تؤدي إلي حدوث أزمات مالية تؤثر علي نشاط التأمين في الجزائر .

دراسة : فاطمة قوارح ، (2014م) :

تناولت الدراسة تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية بالجزائر، هدفت الدراسة إلي اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف لتحسينها ،أعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة والبرامج الإحصائية في الجانب التطبيقي ، توصلت الدراسة إلي أن الشركة الوطنية متوازنة مالياً لأن الخزينة كانت موجبة والنسب المالية كانت جيدة مما يساعدها علي الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وتمتع باستغلالية مالية جيدة ، وأوصت الدراسة علي ضرورة اعتماد الشركة أساليب رياضية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر المالية .

دراسة : هناء محمدالحنيطي ، (2015م) :

تناولت الدراسة أثر إعادة التأمين علي الملاء المالية لشركات التأمين الإسلامية الأردنية ، هدفت الدراسة إلي معرفة أثر إعادة التأمين علي الملاء المالية لشركات التأمين الإسلامية ،استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل التقارير المنشورة لشركات التأمين الإسلامية ، توصلت الدراسة إلي أن هناك أثر إيجابي لعمليات إعادة التأمين علي الملاء المالية ، وأوصت الدراسة شركات التأمين الإسلامية الأردنية بضرورة العمل علي إعادة التأمين لدي شركات إعادة تأمين إسلامية .

دراسة : سهام حسن إدريس ، (2017م) :

تناولت الدراسة تنوع محفظة الإكتتاب وأثرة علي الملاء المالية لشركات التأمين السودانية ، هدفت الدراسة إلي التعرف علي تأثير تنوع محفظة الإكتتاب علي الملاء المالية لشركات التأمين السودانية من خلال التعرف علي مفهوم الملاء المالية والعوامل التي تؤثر فيها وقياس أثر التنوع في محفظة الإكتتاب عليها، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، توصلت الدراسة الي ان الأنواع التي تمارسها الشركات وتوجهات سياستها الإكتتابية في قبولها للأخطار تؤثر علي ملائتها المالية ، وأوصت الدراسة بان علي شركات التأمين إتباع سياسة إكتتابية رشيدة في قبولها للأخطار حتى لا تتأثر ملائتها المالية .

دراسة : رأفت يوسف حماد ، (2017م) :

هدفت الدراسة لمعرفة مدي كفاءة نموذج هامش الملاء المالية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات المالية الختامية لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان ، توصلت الدراسة إلي وجود تأثير كبير لتكرار الخسائر الفنية التي تتكبدها شركات التأمين واحتمالية فشل هذه الشركات وأوصت الدراسة بضرورة التحديث المستمر علي نموذج هامش الملاء المالية ليعكس الأخطار المحتملة والمتجددة التي قد تؤدي لفشل شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان .

مما سبق يلاحظ الباحث أنه تختلف هذه الدراسة عن تلك الدراسات في أنها تناولت معايير الملاء المالية بالتطبيق علي شركات التأمين السودانية ،أما الأخرى تناولت العوامل التي تؤثر علي الملاء المالية مثل إعادة التأمين وتنوع المحفظة التأمينية واستخدام النسب المالية لقياس الأداء .

تقييم الأداء المالي والملاءمة المالية :

من الأهداف الجوهرية للمحاسبة في شركات التأمين توفير البيانات اللازمة والمناسبة وفي الوقت المناسب والمستوى الإداري المناسب للتمكن من تقييم الأداء الذي يمكن اعتباره سلوك إداري يهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة ، كما أنه يمكن الاعتماد على هذه المعايير إذا كانت متخصصة ومحدد لها مستوى معين مسبقاً لتقييم أين تقع المنشأة في محيط المنشآت المماثلة محلياً وعالمياً خاصة بعد دخولنا عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات وعصر تتداخل وتشابك فيه الاقتصاديات الإقليمية بالاقتصاديات العالمية ، وبمعنى أعمق إن هذه المعايير تعتبر أداء للحكم على مدى كفاءة المنشأة في إدارة الموارد الاقتصادية تحت سيطرتها ، وذلك عن طريق تخصيص هذه الموارد الاقتصادية للتخصيص الأمثل وهو ما يطلق عليه الكفاءة التخصيصية ويجب عندما نستخدم معيار أو مؤشراً معيناً لتقييم الأداء يمكن تحليله إلى عنصرين هما الكفاءة الاقتصادية والكفاءة السينية ، في معظم الأحوال يمكن الارتقاء بمستوى الكفاءة عموماً من خلال تحسين مستوى الكفاءة السينية وذلك يفوق بكثير ما يمكن الوصول إليه من خلال تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية ، وهناك العديد من المتغيرات التي تعتبر متغيرات الكفاءة السينية مثل كفاءة الإدارة والهيكل التنظيمي وأنظمة الرقابة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية والبيئة المحيطة وأساليب تقييم الأداء وغيرها .

ويري الباحث أن عملية تقييم الأداء في شركات التأمين تهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المحققة بالكفاءة المطلوبة ، وتحليل ودراسة الأسباب التي أدت إلى وجود فروق سواء إيجابية أو سلبية وذلك لتشجيع الفروق الإيجابية وتنميتها ومعرفة أسباب الفروق السلبية لعلاجها وضمان عدم تكرارها مستقبلاً .

مبادئ تقييم الأداء :

يجب على شركات التأمين عند قيامها بتصميم نظام لتقييم الأداء أن تراعي ضرورة مواكبة هذا النظام للاتجاهات العالمية وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المبادئ العلمية التي يمكن إيجازها فيما يلي (لوندا، 2000م ، ص62):

- ضرورة التفرقة بين مفهومي الكفاءة والفعالية ، فالكفاءة تعني العلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات أي بين المستخدم والمنتج ، أما الفعالية فتعني تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً ، فالكفاءة تستخدم لقياس ما كان يجب الحصول عليه من مخرجات باستخدام عناصر معينة من المدخلات ، أما الفعالية فتقيس ما تحقق فعلاً من الأهداف قياساً إلى الأهداف المخطط لها ، وبذلك تعتبر الكفاءة معيار مطلق أما الفعالية معيار نسبي ، وبناء معايير تقييم الأداء حول مفهوم الفعالية سيؤدي إلى تحقيق مصلحة المنشأة ككل .

- طبقاً للتنظيم فإن كل مستوى إداري أعلى يراقب المستوى الإداري الأدنى مباشرة .

- يجب تحديد هدف عام يسعى التنظيم إلى تحقيقه من خلال تحديد مجموعة من الوسائل لتحقيق هذا الهدف العام ، إذا كان البعض يعتبر هذه الوسائل هدفاً فرعياً ، إلا أننا نرى أن هذه الوسائل ما هي إلا مجموعة من الأدوات والإجراءات والطرق التي يجب إتباعها سواء بصورة إجمالية كلما ارتفعنا في المستوى التنظيمي أو بصورة تفصيلية أو أكثر تفصيلاً كلما نزلنا في المستوى التنظيمي تدرجاً حتى المستويات التنظيمية الدنيا ، ومن ثم فإن معايير تقييم الأداء في كل مستوى تنظيمي لن تكون هي نفس المعايير التي تصلح لتقييم الأداء في الأقسام المتخصصة التابعة إلى نفس المستوى التنظيمي ، وذلك لأن كل قسم متخصص يقوم بوظائف تختلف من وظائف الأقسام الأخرى التابعة لنفس المستوى التنظيمي. (دادان ، 2000م ، ص321) .

- يجب أن تبنى معايير تقييم الأداء على أساس تحقق التوازن بين الاعتبارات قصيرة وطويلة الأجل ، وهذه الفكرة مشتقة من فكرة إفتراض أن استمرار المنشأة ما لم يوجد دليل يثبت عكس ذلك .

- يجب أن تبنى معايير تقييم الأداء على أساس تحقيق التوازن بين جميع المصالح الخاصة بجميع الأطراف ذات العلاقة أو الارتباط بالمنشأة ، وهذه يرجع إلى أن المنشأة عبارة عن مجموعة من المصالح لمجموعة من الأطراف والتي قد تكون متعارضة ومتشابكة ومتداخلة في كثير من الأحيان .
- يجب بناء نماذج تقييم الأداء على متغيرات واضحة لجميع الأطراف سواء في مفهومها أو في عدم الخلاف في تفسيرها أو تفسير العناصر التي تتكون منها .
- أن يكون معيار الأداء قادراً على احتواء النزاعات الخاصة لجميع الأطراف التي يمكن أن تتأثر أو تؤثر في تحديد المعيار أو النتائج المستخلصة من تطبيقه .
- مبدأ الإدارة بالأهداف والاستثناء في آن واحد : تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم مكونات العمل الرقابي ، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط (الأهداف) ، الفرق بينهم يوضع تحت المجهر ويخضع للدراسات المستفيضة لمعرفة الأسباب حسب الأهمية النسبية لكل فرق وترفع التقارير المناسبة للمستويات الإدارية المناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة في شأن هذه الفروق ، مع مراعاة أنه يجب أن يعاد النظر دائماً في الخطة وتعديلها طبقاً للمتغيرات والظروف التي ظهرت عند التنفيذ الفعلي والتي كان من الصعب التنبؤ بها أثناء وضع الخطة ، ومع ذلك فإن هذا الوضع قد يخلق سلاحاً ذو حدين حيث أنه يمكن أن يجعل الخطة واقعية ويمكن أيضاً أن يؤدي إلى إخفاء بعض السلبيات بحجة أن الخطة كانت غير واقعية أثناء وضعها لظهور بعض المتغيرات المؤثرة فيها عند التنفيذ والتي كان من الصعب التنبؤ بها ولذلك يجب استخدام الخطة المعدلة عند تقييم الأداء (Martin,1999) .
- يري الباحث ضرورة تحديث نظم ومبادئ ونظم تقييم الأداء بغرض تغطيتها للمستجدات وشمولها علي مصالح جميع الأطراف المرتبطة بعمليات التأمين مثل العملاء وشركات التأمين وهيئات الأشراف والرقابة علي التأمين وغيرها .

المعايير الخارجية والداخلية لتقييم أداء شركات التأمين:

إن معايير أو مقاييس تقييم الأداء في شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية أي المؤشرات على شكل نسبة مئوية (عبود ، 2008م، 97).

- المعايير الخارجية:

نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور المتعاملين وبنى عليها حكمه على شركة التأمين، وأهمها الخدمة الجيدة للعملاء وتتمثل في السرعة والعدالة في تسوية التعويضات ، تكلفة التأمين ، السمعة المالية العامة للشركة .

- المعايير الداخلية:

وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديداً لقياس الأداء في شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الإدارية المختلفة في الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية، وأهمها الهيكل الوظيفي والكفاءات، بحوث الإنتاج والتطوير، الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين، الرقابة على التعويضات ، التسويق، الاستثمارات، التخطيط المالي، الكوادر وتدريبها (Richard,2008).

نظام الملاءة المالية:

يمكن تعريف الملاءة المالية بأنها القدرة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو هي الفرق بين الأصول والخصوم بحيث يكون هذا الفرق دائماً في صالح الأصول حتى يمكن القول بان هيئة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها، حيث يجب عدم المساس بأصول الشركة عند دفع الالتزامات المختلفة، بمعنى أنه من الطبيعي الشركة الوفاء

بالتزاماتها عن طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالأقساط حتى لا تتعرض أصولها للوفاء بالتزاماتها. فحملة الوثائق لا يهتمهم فقط قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الآن، وإنما يهتمهم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طوال مدة سريان الوثيقة. (أبو السعود، 2006م، ص53).

يعد أسلوب المؤشرات أو النسب المالية من أحدث أساليب التحليل المالي حيث يرجع إلى بداية القرن العشرين نتيجة ظهور طبقة المديرين المحترفين وانفصال الملكية عن الإدارة في المشروع وما اتبع ذلك من ضرورة نشر النتائج والتقارير الدورية، وقد ألزم ذلك الالتجاء إلى إعداد كثير من النسب والمؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف، ويرجع الفضل للبنوك في اكتشاف نسبة هامة في التحليل المالي عام 1908م وهي نسبة التداول. (حمودة، 1990م، ص23).

ويقوم أسلوب المؤشرات المالية على حقيقة أن هناك دائماً أحجام نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب أو المؤشرات المالية النمطية مقدماً بين عناصر القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب النشاط وخبرة المحلل وخبرة المشروع وهدف الشخص القائم بالتحليل، كما تتوقف الدقة في هذه المؤشرات المالية على سلامة الفروض والمبادئ العلمية والقواعد والعرف في السنوات المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسب والمؤشرات لا تعتبر جامدة أو ثابتة بل يجب أن تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية، ولذلك يجب أن تتغير باستمرار كل فترة أو كل عدد من السنوات (ميفاتي وحواء، 1992م، ص92).

وفي نهاية كل فترة زمنية يقوم المسؤولون في الشركات بحساب مجموعة النسب والمؤشرات الفعلية أو الواقعية، ثم تقارن هذه النسب بمثيلتها من النسب والمؤشرات النمطية والمحسوبة مقدماً، وذلك لتحديد الفروق والانحرافات بين الفعلي والمتوقع أو النمطي ثم دراسة هذه الفروق وأسبابها وعلى سبيل المثال نجد أن شركات التأمين تقوم بحساب معدل خسارة فني متوقع لكل فرع من فروع التأمين على حدة على أساس خبرة الشركة أو الشركات المماثلة خلال فترة خيرة مناسبة من العلاقة التالية:

معدل الخسارة = مجموع التعويضات خلال فترة الخبرة ÷ مجموع الأقساط خلال نفس الفترة ، ويعتبر المعدل السابق معدلاً فعلياً عن خبرة الماضي ومعدلاً متوقعاً بالنسبة للمستقبل القريب، ويعتبر مؤشراً مالياً يمكن استخدامه في الرقابة على المعدلات الفعلية التي تتحقق مستقبلاً. يحقق أسلوب المؤشرات المالية بعض النتائج التي تفيد العديد من الأطراف المعنية سواء داخل شركة التأمين أو خارجها.

وقد يكون من الصعب تفسير التغير الذي يطرأ على المؤشرات أو النسب المختلفة سواء كان التغير بالزيادة أو النقص دون الرجوع لتفاصيل تركيب المؤشر أو النسبة حيث تتكون أي نسبة من كسر له بسط ومقام وقد يتغير البسط أو المقام أو الاثنان معاً، وقد يستدعي الأمر تحليل ودراسة كل من البسط أو المقام على حده أو تحليل مكوناتهما للوقوف على دراسة أسباب التغير المختلفة ومحاولة تقويمها، ويمكن تحديد مؤشرات الملاءة المالية في الآتي :

معدل الملاءة المالية عن الصافي :

الهدف من هذا المعدل هو بيان حجم الأقساط الصافية كالتزام وما يقابلها من رأس المال والإحتياطيات الرأسمالية ، ويعكس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية في الأجل القصير، كما يعطي مؤشر عام عن اتجاهات الإدارة بالنسبة لسياسة الاحتفاظ وإعادة التأمين، وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير الدولية تكون أقل من 200% (النصر، 1987م، ص156).

معدل الملاءة المالية عن الإجمالي :

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية، فارتفاع هذا المعدل يعني تحمل الشركة لأخطار أكبر من الطاقة الاستيعابية، وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير الدولية أن يكون أقل من 400% .

معدل التغير في إجمالي الأقساط :

ويقيس هذا المعدل التغير الذي طرأ على اكتتاب الشركة المباشر فارتفاع هذا المدي عن المعايير يعني عدم استقرار سياسة الاكتتاب بالشركة وتذبذب حجم أنتاجها ، حيث أن ارتفاع هذا المعدل من سنة لأخرى دون زيادة الأموال المخصصة لمواجهة ذلك قد يعرض الشركة للخطر ، وحدود هذا المعدل أن يكون من - 10 % إلى 33% (بورقية ، 2010م ، ص6).

معدل التغير في صافي الأقساط :

ويقيس هذا المعدل التغير الذي طرأ على سياسة الاكتتاب بالشركة وسياسة إعادة التأمين والتوجه الذي طرأ على سياسة الإحتفاظ بالشركة ، فزيادة المعدل يعني أن الشركة قد زادت من إصداراتها خلال العام الحالي أو زادت من حد الإحتفاظ أو تواجه بعض المشاكل في إيجاد معيدي التأمين مما يضطر الشركة إلى الإبقاء على تغطية بعض الأخطار ، وحدود هذا المعدل أن يكون من -10% إلى 33% .

معدل الإحتفاظ :

ويحدد هذا المعدل الإحتفاظ بالأقساط ومدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين، كلما تدنت عن المعدل القياسي العالمي تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين ، وحدود هذا المعدل أن يكون أكبر من 50%(جلول ، 2009م ، ص79).

نسبة مدينوا عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط المكتتبة:

تعكس هذه النسبة بعض خصائص السيولة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الداخلية ، وفي نفس الوقت تقيس المخاطر التي تتعرض لها الشركة نتيجة تقديم التغطية التأمينية دون الحصول على المقابل في الوقت المناسب ، وحدود هذه النسبة أن تكون أقل من 30%.

معدل السيولة:

وهذا المعدل يقيس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وقت حلول أجلها دون حدوث أي هزات مالية أو خسائر للشركة، وحدود هذا المعدل أن يكون أقل من 100%.

معدل العائد من الاستثمار :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين ، حيث تعتمد الشركات على عوائد الاستثمار في تغطية الخسائر الفنية لنشاط التأمين ، وحدود هذا المعدل أن يكون أكبر من 8%(عزت ، 2006م ، ص65).

معدل المصروفات الإدارية والعمومية :

يمثل هذا المعدل مدى قدرة الشركة على الموازنة بين حجم النشاط والمصروفات اللازمة لإتمام هذا النشاط ، وحدود هذا المعدل أن يكون أقل من 15% .

متوسط الفائض إلى صافي الدخل من الاستثمار :

تبين هذه النسبة مدى نجاح سياسة الاكتتاب من ناحية نتائجها الفنية ، وحدود هذا المتوسط أن يكون أكبر من 25%.

نسبة المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط :

وتبين هذه النسبة مدى كفاية المخصصات الفنية والممثلة لحقوق حملة الوثائق لمواجهة الأقساط عن العمليات المحتفظ بها ، وحدود هذا المتوسط أن يكون أكبر من 100% (جلول ، 2009م ، ص79).

نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين :

وتبين هذه النسبة حجم الاحتياطيات الفنية وما تمثله من ضمانات إضافية يمكن اللجوء إليها بالنسبة إلى رأس المال واحتياطياته الإلزامية والحرّة ، وحدود هذه النسبة أن تكون أقل من 350%.

يري الباحث أن هذه المعايير تقيس العوامل الفنية لشركات التأمين مثل جدوى سياسة الإكتتاب التي تتبعها ، وكم من العمليات التأمينية يمكن أن تحتفظ بها مقارنة بالمركز المالي للشركة وتحديد الجزء الزائد حتى يتم إسناده لشركات إعادة التأمين المناسبة ، قياس نسبة التحصيل حتى يكون هناك استقرار في التدفقات النقدية وكم منها يحتفظ بها بصورة سائلة حتى تغطي الإلتزامات اليومية ، قياس مدى توافق المصروفات الإدارية والعمومية مقارنة بحجم النشاط وأيضاً تقف علي مدى كفاءة وفاعلية جهاز الاستثمار بالشركة .بمعني أن تطبيق شركات التأمين لهذه المعايير يمكنها من اكتشاف نقاط القوة والضعف حتى يتم تلافيها ، أي إنها مؤشرات للإنذار المبكر .

تطبيق معايير الملاءة المالية علي شركات التأمين السودانية :

تقييم أداء شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوداني خلال الأعوام 2011م - 2015م من واقع أداء الشركات المتمثلة في التقارير المالية لهذه الأعوام وذلك باستخدام مؤشرات الملاءة المالية المستخدمة في السوق العربية وذلك لقياس أوجه النشاط التأميني بالشركات .

معدل الملاءة عن الصافي: يتم حسابه من خلال قسمة صافي الأقساط علي إجمالي حقوق حملة الوثائق والمساهمين

جدول رقم (1):معدل الملاءة عن الصافي

إسم الشركة	التأمين الإسلامية	النيل الأزرق للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
صافي الأقساط	2012م	2013م	2014م	2015م	2012م	2013م	2014م	2015م
إجمالي حقوق المساهمين	2012م	2013م	2014م	2015م	2012م	2013م	2014م	2015م
وحملة الوثائق	2012م	2013م	2014م	2015م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل الملاءة	2012م	2013م	2014م	2015م	2012م	2013م	2014م	2015م
عن الصافي	2012م	2013م	2014م	2015م	2012م	2013م	2014م	2015م

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012- 2015م

أنتضح من الجدول رقم (1) أن لجميع الشركات القدرة علي تحمل الخسائر الفجائية وذلك لأن معدل ملاءتها عن صافي الأقساط في حدود المؤشر الدولي وهي أقل من 200% فيما عدا شركة التأمين الإسلامية التي حدود مؤشرها في الأعوام من 2013م إلى 2015م كانت (214%) (206%) (282%) على التوالي وهي أكبر من المؤشر العالمي، وهذا يدل علي أن الشركة تتحمل أخطار أكبر من طاقتها الاستيعابية في تلك الأعوام مما يعكس عدم مقدرتها علي تحمل الخسائر الفجائية أو أنها توسعت في السياسة الاكتتابية مع عدم مراعاة الملاءة المالية. معدل الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط : يحتسب من خلال قسمة إجمالي الأقساط المكتتبه علي إجمالي حقوق المساهمين وحملة الوثائق .

جدول رقم (2): معدل الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	النيل الأزرق للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
إجمالي الأقساط	85987	20786	311986	35675	30165	25823	28945	25231
2012م	89675	25440	325754	41882	38655	30125	31487	27496
2013م	99405	42653	281358	48390	54112	35545	30972	34353
2014م	128303	74512	342156	49443	64159	37123	40170	74995
2015م	33517	9875	290867	23854	38567	20567	32574	30032
إجمالي حقوق المساهمين وحملة الوثائق	35425	10432	315786	24015	42087	21843	34897	31769
2012م	38161	11422	329839	24591	47090	23635	36095	27852
2013م	35206	12589	364470	25351	52861	25050	34832	49792
2014م	%256	%210	%107	%150	%78	%126	%89	%84
2015م	%253	%243	%103	%174	%92	%138	%90	%87
معدل الملاءة عن الإجمالي	%261	%373	%85	%197	%115	%150	%86	%123
2012م	%364	%592	%94	%195	%121	%148	%115	%150

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م-2015م

تبين من الجدول رقم (2) أن لدي جميع الشركات القدرة علي تحمل الخسائر وذلك لأن معدلاتها في حدود المؤشر الدولي وهي أقل من 400% ، باستثناء شركة النيل الأزرق في العام 2015م حيث كان معدلها (592%) وهو أكبر من حدود المؤشر الدولي مما يعني أن تلك الشركة في هذا العام تتحمل أخطار أكبر من طاقتها الإستيعابية مما يعكس عدم مقدرتها علي تحمل الخسائر الفجائية.

معدل التغير في إجمالي الأقساط : ويتم حسابه من إجمالي أقساط العام ناقص إجمالي أقساط العام السابق علي إجمالي أقساط العام السابق

جدول رقم (3) : التغير في إجمالي الأقساط

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	النيل الأزرق للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
إجمالي الأقساط	85987	20786	311986	35675	30165	25823	28945	25231
2012م	89675	25440	325754	41882	38655	30125	31487	27496
2013م	99405	42653	281358	48390	54112	35545	30972	34353
2014م	128303	74512	342156	49443	64159	37123	40170	74995
2015م	11376	17421	31406	3510	3673	2859	2999	2122
التغير في إجمالي الأقساط	3688	4654	13768	6207	8490	4302	2542	2265
2012م	9730	17213	44396-	6508	15457	5420	515-	6875
2013م	28898	31859	60798	1053	10083	1578	9198	40642
2014م	%15	%19	%11	%14	%12	%12	%12	%9
2015م	%4	%22	%4	%17	%28	%17	%8	%9
معدل التغير في إجمالي الأقساط	%11	%68	%14-	%16	%40	%18	%2-	%25
2012م	%29	%75	%22	%2	%19	%4	%30	%118

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012-2015م

تبين من جدول رقم (3) أن التغير في إجمالي الأقساط لشركات التأمين كانت معظمها في حدود المعيار الدولي - 10 إلى 33% مما يعني أن هنالك استقرار في السياسة الإكتتابية لهذه الشركات ، باستثناء شركة النيل الأزرق للتأمين في العام 2014م حيث كان معدلها (68%) وفي العام 2015م (75%) ، وشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في العام 2014م معدلها (-14%) ، وشركة النيلين للتأمين في العام 2014م حيث كان معدلها (40%) ، وأيضاً شركة البركة في العام 2015م حيث كان معدلها (118%) وهذا يعني أن تلك الشركات وفي الأعوام المحددة معدلاتها أكبر من حدود المعيار الدولي مما يعني عدم استقرار في السياسة الإكتتابية وتذبذب حجم إنتاجها وهذا يوضح فاعلية قسم التسويق

بشركات التأمين ، ومن الضروري زيادة رأس المال والمحصنات الفنية حتى تتناسب مع التوسع في الاكتتاب وذلك حتى لا تتعرض شركات التأمين للعسر المالي .

معدل التغيير في صافي الأقساط: ويتم حسابه من صافي أقساط العام ناقص صافي أقساط العام السابق علي صافي أقساط العام السابق

جدول رقم (4): التغيير في صافي الأقساط

البركة للتأمين	التأمينات المتحدة	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	النيلين للتأمين	جوبا للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	النيل الأزرق للتأمين	التأمين الإسلامية	إسم الشركة
23980	18980	11067	26654	13298	577034	16576	65426	صافي الأقساط 2012م
25965	20875	12865	30546	13725	603867	18896	75675	2013م
21550	22361	14327	34275	14293	648850	20434	78400	2014م
45892	19967	17302	41115	14666	708884	24506	99079	2015م
6812	3359	1598	3962	457	48543	1611	4940	التغيير في صافي الأقساط 2012م
1985	1895	1798	3892	427	26833	2320	10249	2013م
4425-	1486	1462	3729	568	80983	1538	2725	2014م
24342	2394-	2975	6840	363	60034	4072	20679	2015م
%40	%22	%25	%17	%4	%9	%11	%8	معدل التغيير في صافي الأقساط 2012م
%8	%10	%16	%15	%3	%5	%14	%16	2013م
%17-	%7	%11	%12	%4	%13	%8	%4	2014م
%113	%11-	%21	%20	%3	%9	%19	%26	2015م

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م-2015م

يتضح من الجدول رقم (4) أن التغيير في صافي الأقساط لشركات التأمين كان في حدود المعيار العالمي (- 10 إلى 33 %) مما يعني أن هنالك استقرار في سياسة الاكتتاب وسياسة إعادة التأمين وسياسية الاحتفاظ بتلك الشركات ، باستثناء شركة التأمينات المتحدة في العام 2015م حيث كان معدلها (-11%) ، وشركة البركة للتأمين حيث كان معدلها في 2014م (-17%) وفي العام 2015م (113%) وتلك أكبر من حدود المعيار العالمي مما يعني أن هذه الشركتين أما أن تكون زادت من إصدارتها خلال العام أو زادت من حد احتفاظها أو تواجه بعض المشاكل في إيجاد معيدي التأمين مما أجبرهما إلي الإبقاء علي تغطية بعض الأخطار .

معدل الاحتفاظ : ويتم حسابه بقسمة صافي الأقساط المكتتبه علي إجمالي الأقساط المكتتبه

جدول رقم (5):معدل الاحتفاظ

البركة للتأمين	التأمينات المتحدة	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	النيلين للتأمين	جوبا للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	النيل الأزرق للتأمين	التأمين الإسلامية	إسم الشركة
23980	18980	11067	26654	13298	311986	16576	65426	صافي الأقساط 2012م
25965	20875	12865	30546	13725	325754	18896	75675	2013م
21550	22361	14327	34275	14293	281358	20434	78400	2014م
45892	19967	17302	41115	14666	342156	24506	99079	2015م
25231	28945	25823	30165	35675	577034	20786	85987	إجمالي الأقساط 2012م
27496	31487	30125	38655	41882	603867	25440	89675	2013م
34353	30972	35545	54112	48390	648850	42653	99405	2014م
74995	40170	37123	64159	49443	708884	74512	128303	2015م
%95	%73	%43	%88	%37	%54	%79	%76	معدل الاحتفاظ 2012م
%94	%66	%43	%79	%33	%54	%74	%84	2013م
%63	%72	%40	%63	%30	%43	%48	%79	2014م
%61	%50	%47	%64	%30	%48	%33	%77	2015م

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م-2015م

تبين من الجدول رقم (5) أن معدل الاحتفاظ لشركات التأمين كان في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 50% وهذا يعني أن هذه الشركات حرة من قيود معيدي التأمين، باستثناء شركتي جوبا للتأمين والسودانية للتأمين وإعادة

التأمين حيث كانتا في أعوام الدراسة (37%) و(33%) و(30%) و(30%) علي التوالي ، (43%) و(43%) و(40%) و(47%) مما يعني أن المعدل لهاتين الشركتين أقل من حدود المعدل العالمي وهذا يوضح أن هاتين الشركتين تعيد اكبر مما يجب ولذلك مقيدتان أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين .

نسبة المدينون إلي إجمالي الأقساط : ويتم حسابه من خلال قسمة مدينو عمليات التأمين علي إجمالي الأقساط

جدول رقم (6): معدل المدينون إلي إجمالي الأقساط

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
مدينو عمليات	27498	215580	3952	2965	1085	1974	1373
التأمين	30965	254732	5258	3098	1187	2367	1865
إجمالي	32461	289555	5641	4163	1025	1796	1980
الأقساط	27447	131007	6283	3477	1238	9311	4043
معدل المدينون	85987	577034	35675	30165	25823	28945	25231
إلى إجمالي	89675	603867	41882	38655	30125	31487	27496
الأقساط	99405	648850	48390	54112	35545	30972	34353
معدل المدينون	128303	708884	49443	64159	37123	40170	74995
إلى إجمالي	%32	%37	%13	%9	%4	%7	%5
الأقساط	%34	%41	%13	%8	%4	%8	%7
إلى إجمالي	%33	%45	%12	%8	%3	%6	%6
الأقساط	%21	%18	%13	%5	%3	%23	%5

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012-2015م

يتضح من الجدول رقم (6) أن نسبة مدينو عمليات التأمين إلي إجمالي الأقساط لشركات التأمين كانت في حدود المؤشر المعمول به في سوق التأمين السوداني والذي يجب أن يكون أقل من 30% ، وهذا يوضح أن جميع الشركات ليس لديها صعوبة في التدفقات النقدية الداخلية ، باستثناء شركة التأمين الإسلامية التي كان حدود مؤشرها في الأعوام من 2012م إلى 2014م (32%) و(34%) و(33%) علي التوالي ولشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين خلال نفس الفترة (37%) و(41%) و(45%) على التوالي وهذا يوضح أن هاتين الشركتين تقدمتا خدمة التأمين بالأجل أو أنها تحتكر تأمينات الدولة التي يصعب تحصيل أقساطها مما يعرضهما لصعوبة في التدفقات النقدية الداخلية. معدل السيولة : ويتم حسابه من خلال قسمة المخصصات الفنية علي الأصول السائلة.

جدول رقم (7): معدل السيولة

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
المخصصات الفنية	2765	8487	5324	1042	5083	912	1952
الأصول السائلة	3023	9134	6034	1265	5184	984	2432
معدل السيولة	3159	9502	6334	1402	6705	1096	3944
إلى إجمالي	4176	10821	7197	1725	7957	1887	2928
معدل السيولة	1198	3065	4173	1952	4932	1204	3942
إلى إجمالي	1673	3967	4682	2176	4163	1917	4863
معدل السيولة	1981	4126	5195	3088	7950	2869	6339
إلى إجمالي	2291	5768	4688	2486	5826	2471	5651
معدل السيولة	%230	%277	%128	%53	%103	%75	%50
إلى إجمالي	%180	%230	%129	%58	%125	%51	%50
معدل السيولة	%159	%230	%122	%45	%48	%38	%62
إلى إجمالي	%182	%188	%154	%69	%85	%76	%52

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012-2015م

يتضح من الجدول رقم (7) أن معدل السيولة لشركات التأمين كان لشركة النيل الأزرق للتأمين ولشركة النيلين للتأمين ولشركة التأمينات المتحدة ولشركة البركة للتأمين وللشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين كان معدلها في العام 2014م (48%) وفي العام 2015م (85%) وكان ذلك في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 100% ويعني ذلك أن شركات التأمين تلك قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل وقت حلولها دون حدوث أي هزات مالية أو خسائر لها ، أما معدل السيولة لشركة التأمين الإسلامية ولشركة جوبا للتأمين وشيكان للتأمين وإعادة التأمين خلال فترة الدراسة ،والشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين خلال العامين 2012م و2013م كان أكبر من حدود المعدل الدولي مما يوضح أن هذه الشركات تواجه صعوبة في سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل وقت حلولها وقد يؤدي ذلك لحدوث هزات مالية أو خسائر للشركات ويرجع ذلك لتقديم خدمة التأمين بالأجل وعدم مراعاة المبادئ الاستثمارية في تلك الشركات مثل السيولة.

معدل العائد من الاستثمار: ويتم حسابه من خلال قسمة صافي الدخل من الاستثمار علي إجمالي الاستثمارات

جدول رقم (8):معدل الاستثمار

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	النيل الأزرق للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
صافي الدخل من الاستثمار	2965	2976	8534	9643	1034	2196	3065	1034
2012م	3472	3072	9649	10653	1123	2219	3287	1198
2013م	3697	3183	13542	11851	1195	2470	3814	1331
2014م	6558	5018	8695	13901	4994	6469	4027	1663
2015م	30623	56976	257632	97640	48912	40956	51943	7982
إجمالي الاستثمار	35786	57342	362345	96430	50421	42876	53843	8057
2012م	37183	53945	307744	109768	53280	43720	55961	8241
2013م	56680	64356	461041	108603	62578	53038	70165	8822
2014م	10%	5%	3%	10%	2%	5%	6%	13%
2015م	10%	5%	3%	11%	2%	5%	6%	15%
معدل العائد من الاستثمار	10%	6%	4%	11%	2%	6%	7%	16%
2012م	6%	8%	2%	13%	8%	12%	6%	18%
2013م								
2014م								
2015م								

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م- 2015م

نتبين من خلال الجدول رقم (8) أن معدل الاستثمار لشركات التأمين كان لشركة التأمين الإسلامية ،ولشركة النيل الأزرق للتأمين في العام 2015م (8%) ، ولشركة جوبا للتأمين ، ولشركة النيلين (8%) في العام 2015م ، وللشركة السودانية (12%) في العام 2015م ، ولشركة البركة كان ذلك في حدود المعدل الدولي 8% وهذا يشير إلي كفاءة السياسة الاستثمارية لتلك الشركات ، أما لشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين ولشركة التأمينات المتحدة في جميع سنوات الدراسة ، وشركة النيل الأزرق للتأمين وشركة النيلين للتأمين والشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين في الثلاثة سنوات الأولى من فترة الدراسة ، والشركة الإسلامية في العام 2015م ، كل تلك الشركات أقل من حدود المؤشر .
معدل المصروفات الإدارية والعمومية : ويتم حسابه من خلال قسمة المصروفات الإدارية والعمومية علي إجمالي الأقساط المكتتبة.

جدول رقم (9) :معدل المصروفات الإدارية والعمومية

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	النيل الأزرق للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
المصروفات الإدارية والعمومية	15654	3754	48764	4061	1683	4954	4286	5862
2012م	17654	4721	52975	4673	1973	5012	5186	6194
2013م	19744	5553	47693	5247	2039	6000	5849	6681
2014م	25857	4373	50027	4604	2512	5561	6663	10773
2015م	85987	20786	577034	35675	30165	25823	28945	25231
إجمالي الأقساط								

27496	31487	30125	38655	41882	603867	25440	89675	م2013	
34353	30972	35545	54112	48390	648850	42653	99405	م2014	
74995	40170	37123	64159	49443	708884	74512	128303	م2015	
%23	%15	%19	%6	%11	%8	%18	%18	م2012	معدل المصروفات
%18	%16	%17	%5	%11	%9	%19	%19	م2013	
%19	%19	%17	%4	%11	%7	%13	%19	م2014	الإدارية والعمومية
%14	%17	%15	%4	%9	%7	%6	%20	م2015	

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م-2015م

يتضح من الجدول رقم (9) أن معدل المصروفات الإدارية والعمومية كانت لمعظم شركات التأمين أكبر من حدود المعدل الدولي الذي هو أقل من (15%) وهذا يوضح عدم المواءمة بين حجم الاكتتاب والمصروفات اللازمة لإتمامه ، أما الشركات التي كان معدل مصروفاتها الإدارية والعمومية في حدود المؤشر الدولي هي شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين وشركة النيلين للتأمين في أعوام الدراسة ، وشركة جوبا للتأمين في العام 2015م مما يوضح أن تلك الشركات كانت هنالك مواءمة بين حجم الاكتتاب والمصروفات اللازمة لإتمامه .

متوسط الفائض إلي صافي الدخل من الاستثمار : ويتم حسابه من خلال قسمة الفائض التأمين علي صافي الدخل من

الاستثمار

جدول رقم (10): الفائض إلى صافي الدخل من الاستثمار

إسم الشركة	التأمين الإسلامية	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
صافي الدخل من	2965	8534	9643	1034	2196	3065	1034
م2012	3472	9649	10653	1123	2219	3287	1198
م2013	3697	13542	11851	1195	2470	3814	1331
م2014	6558	8695	13901	4994	6469	4027	1663
م2015	1026	1396	1076	262	337	226	504
الفائض التأميني	1061	1593	1285	284	395	235	538
م2012	1089	1834	1391	296	459	278	584
م2013	1168	1386	1057	1599	533	361	670
م2014	%35	%14	%11	%33	%16	%7	%49
م2015	%31	%17	%12	%25	%18	%7	%45
متوسط الفائض إلى	%29	%14	%12	%25	%19	%8	%44
صافي الدخل من	%18	%16	%8	%32	%8	%9	%40
الاستثمار							

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م-2015م

تبين من الجدول رقم (10) أن متوسط الفائض إلي صافي الدخل من الاستثمار لشركات التأمين كان لشركة النيلين للتأمين وشركة البركة للتأمين في سنوات الدراسة ، ولشركة الإسلامية للتأمين في الثلاثة أعوام الأولى من فترة الدراسة كانت في حدود المؤشر العالمي الذي هو يجب أن يكون أكبر من 25% وهذا يوضح نجاح تلك الشركات في سياسة الاكتتاب من ناحية نتائجها الفنية ، أما شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين وشركة جوبا للتأمين والشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين وشركة التأمينات المتحدة خلال فترة الدراسة ، وشركة التأمين الإسلامية في العام 2015م كانت أقل من حدود المؤشر العالمي وهذا يوضح فشل تلك الشركات في سياسة الاكتتاب من ناحية نتائجها الفنية أو أنها تستخدم سياسة توسعية في الإكتتاب .

معدل المخصصات الفنية إلي صافي الأقساط : ويتم حسابه من خلال قسمة المخصصات الفنية علي صافي الأقساط.

جدول رقم (11) : المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	النيل الأزرق للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
المخصصات الفنية	2012م	2765	1006	8487	5324	1042	912	1952
	2013م	3023	1098	9134	6034	1265	984	2432
	2014م	3159	1223	9502	6334	1402	1096	3944
	2015م	4176	2025	10821	7197	1725	1887	2928
صافي الأقساط	2012م	65426	16576	577034	13298	26654	18980	23980
	2013م	75675	18896	603867	13725	30546	20875	25965
	2014م	78400	20434	648850	14293	34275	22361	21550
	2015م	99079	24506	708884	14666	41115	19967	45892
معدل المخصصات	2012م	%40	%60	%20	%40	%40	%50	%80
	2013م	%40	%60	%20	%40	%40	%50	%90
الفنية إلى صافي الأقساط	2014م	%40	%60	%20	%40	%40	%50	%80
	2015م	%40	%80	%20	%50	%40	%90	%60

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م-2015م

تبين من الجدول رقم (11) أن معدل المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط لشركات التأمين كانت أقل من حدود المؤشر الدولي الذي يجب أن يكون أكبر من 100% وهذا يوضح أن المخصصات الفنية لجميع شركات التأمين غير كافية لمواجهة الإلتزامات التي تتمثل في حجم الأقساط عن العمليات المحفوظ بها يرجع ذلك لعدم اعتماد شركات التأمين علي الخبراء الإكتواريين في حساب المخصصات الفنية حتى تتميز بالدقة وتعتمد الشركات علي أصول ثابتة في ملائمتها المالية مثل الأراضي والمباني .

معدل المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين: ويتم حسابه من خلال قسمة المخصصات الفنية علي حقوق المساهمين.

جدول رقم (12) :نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين

إسم الشركة	التأمين الإسلامي	النيل الأزرق للتأمين	شيكان للتأمين وإعادة التأمين	جوبا للتأمين	النيلين للتأمين	السودانية للتأمين وإعادة التأمين	التأمينات المتحدة	البركة للتأمين
المخصصات الفنية	2012م	2765	1006	8487	5324	1042	912	1952
	2013م	3023	1098	9134	6034	1265	984	2432
	2014م	3159	1223	9502	6334	1402	1096	3944
	2015م	4176	2025	10821	7197	1725	1887	2928
حقوق المساهمين	2012م	9143	6974	5849	9563	1452	2876	1387
	2013م	9863	7046	6043	10132	1581	3063	1534
	2014م	10067	7880	6124	10504	1728	3128	1616
	2015م	10829	8102	7059	11264	1861	4344	2108
نسبة المخصصات	2012م	%30	%14	%145	%56	%72	%32	%141
	2013م	%31	%16	%151	%60	%80	%32	%158
الفنية إلى حقوق المساهمين	2014م	%32	%15	%155	%60	%81	%35	%244
	2015م	%39	%25	%153	%64	%93	%43	%139

المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية لشركات التأمين في السودان للفترة 2012م-2015م

تبين من الجدول رقم (12) أن نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين لشركات التأمين كانت في حدود المعيار الدولي الذي يجب أن يكون أقل من 350% وهذا يوضح أن حجم الاحتياطيات الفنية مناسبة وما تمثله من ضمانات إضافية يمكن اللجوء إليها بالنسبة لرأس المال واحتياطياته الحرة.

النتائج :

1. جميع شركات التأمين لها القدرة على تحمل الخسائر الفجائية بالرغم من التوسع في السياسة الاكتتابية .

2. السياسة الاكتتابية لشركات التأمين السودانية مستقرة إلى حد ما ، إلا أن بعض الشركات قامت بتفعيل جهاز التسويق مما جعل هناك تدبب في حجم الاكتتاب .

3. هناك بعض الشركات تعيد التأمين أكثر من المعيار مما يعنى بأنها مقيدة أكثر بشروط معيد التأمين .

4. جميع شركات التأمين السودانية لديها صعوبة في التدفقات النقدية وذلك لتقديم الخدمة التأمينية بالأجل .

5. المصروفات الإدارية والعمومية لجميع شركات التأمين السودانية أكبر مما يجب مما يؤثر على الملاءة المالية .

التوصيات :

1. على شركات التأمين العمل على تناسب السياسة الاكتتابية مع المقدرة المالية .

2. على شركات التأمين العمل على عدم تقديم الخدمات التأمينية بالأجل الطويل حتى يكون هناك استمرار في التدفقات النقدية .

3- تقليل حجم المصروفات الإدارية والعمومية حتى لا تؤثر على حجم الملاءة المالية لشركات التأمين السودانية .

المراجع :

1. أبوالسعود، عفاف عبدالحמיד ، (1993م)، الملاءة المالية وقدرة شركات التأمين، مجلة مصر للتأمين العدد5، القاهرة.
2. ابورمان، محمد عبدالعزيز، (1997م)، تقييم الأداء القياس والتحسين ، الدار الجامعية ،الإسكندرية .
3. ادريس ،سهام حسن بدري ، (2017م)، تنوع محفظة التأمين وأثرها علي الملاءة المالية لشركات التأمين السودانية، جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،الخرطوم .
4. الحنيطي ، هناء محمد هلال ،(2017)، أثر إعادة التأمين علي الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية ،مجلة الجمعية الدولية للتسوق الإسلامي ، العدد1.
5. النصر، شوقي سيف ، (1978م) ،التحليل المالي كأداة للتخطيط والرقابة على شركات التأمين ،القاهرة :دار النهضة العربية .
6. بورقية ، شوقي، (2010م)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ،مجلة دراسات اقتصادية إسلامية،العدد2، جدة .
7. جلول ،عطية محمد ، (2009م) ، استخدام أسلوب التحليل البيزي التجريبي في تقدير الملاءة المالية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، بني سويف .
8. حماد ، رأفت يوسف موسي ، (2015م) ، مدي كفاءة نموذج هامش الملاءة المالية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان ،جامعة رجدارا ، رسالة ماجستير منشورة ،عمان.
9. حموده ،ابراهيم عبدالنبي ، (1990م)، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
10. دادان ، عبدالعاني ،(2006م)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في الشركة الاقتصادية ،مجلة الباحث ،العدد4 ، الجزائر .
11. طبايبية ، سليمة ،(2011م) ، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية باستعمال النسب المالية ،جامعة بغداد ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،العدد 6، بغداد .
12. عبود،عبد الطيف ، (2008م)، النجاح والفشل ومقياس الربح والخسارة في شركات التأمين وإعادة التأمين، مجلة الرائد العربي، العدد الرابع والأربعون ،دمشق

13. قوارح، فاطمة،(2014م) ، تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية، جامعة قاصدي مرجاج ،كلية العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر .
14. لوندا ، فهمي صالح،(2000م)، معالجة المخصصات الفنية ،جامعة طنطا ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد الثاني طنطا .
15. ميقاتي،سامي وخذل ،حواء، (1992م) ، الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية، مجلة التأمين العربي ،العدد33، سوريا .
16. عزت، محمد نادي ، (2006م) ، تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري ، جامعة بني سويف ، مجلة التجارة ، العدد الرابع مصر .
17. Roberts, Richard (2008). The City: A Guide to London's Global Financial Centre. Economist .
18. Shubik, Martin (1999). The theory of money and financial institutions. MIT Press .